﴿قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ٤٩ قُلۡ إِن ضَلَلۡتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِيۖ وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٞ قَرِيبٞ ٥٠﴾ [سبأ: 49 - 50]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لِما قَبْلَهُما:

الحقُّ خُطَمَةُ الباطل

لمّا ذكر الله أنّه يَقذفُ بالحقّ، وكان ذلك بصيغةِ الاستقبال، ذكرَ هنا أنّ ذلك الحقَّ قد جاء، وهو القرآنُ والوحيُ، وبطلَ ما سواه منَ الأديان، فلم يبقَ لغير الإسلام ثباتٌ، لا في بدءٍ ولا في عاقبةٍ، فلا يُخافُ على الإسلام ما يُبطِله[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُبۡدِئُ﴾ (بدأ) أصلٌ يدلُّ على افتتاح الشّيء، والبدءُ والابتداءُ: تقديمُ الشّيء على غيره نوعًا منَ التّقديم، ومَبْدَأُ الشّيء: هو الذي منه يتركّبُ، أو منه يكون، فالحروف مبدأُ الكلام، والنّواة مبدأُ النخل[2]، فالمعنى المحوريُّ للبدء: هو ظهور الشّيء أو تكوّنُه لأوّل مرّة، ومنَ الظهور، أوِ التّكوّن لأوّل مرّة تولّدَ معنيان: **الأوّل:** إنشاء الشّيء، أي: إيجادُه لأوّل مرّة ﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: 34]، **والآخرَ:** هو كونُ الشّيء أَوَّلَ فعْل الفاعل في أَمْرٍ ما كقوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76]، أو سبقُه آخرَ في أمر كقوله تعالى: ﴿وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ﴾ [التوبة: 13][3].

2) ﴿يُعِيدُ﴾ (عود) أصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما على تثنيّة في الأمر، وعودةٍ بعد بدء، أي: الرّجوعُ إلى الشّيء بعد الانصراف

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 216، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/ 563.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (بدأ).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (بدأ).

عنه إمّا انصرافًا بالذات، أو بالقول، والعزيمة[1]، والآخَرُ جِنْسٌ مِنَ الخَشَبِ، والمعنَى المحوريُّ له: استمرارُ الشّيء امتدادًا أو تَكرّرًا أو تجدّدًا، بمعنى رجوعِ الذّات نفسِها إلى المكان ولو بحال مختلفةٍ، من ذلك: التّثنية، ومعادُ الرّجل: بلدُه؛ لأنَّه يتصرّف ثمّ يعود إليه[2]، والمرادُ هنا بـ ﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾: أي: زال الباطِلُ وهلَك؛ فلم تَبْقَ منه بقيَّةٌ يُقبِلُ بها أو يُدبِرُ، أو يُبدِئُ أو يُعيدُ[3]، وقالوا: ﴿ٱلْبَـٰطِلُ﴾ هنا إبليسُ (وَما يُبْدِئُ وما يُعيدُ)، أي: لا يخلقُ ولا يبعثُ[4].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

أكّد اللّه سبحانه ما سلفَ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ [سبأ: 48] فأمر رسولَه ﷺ أن يُخبر قومَه بأنّ الإسلام سيَعلو على سائر الأديان، وأنّ غيره سيضمحلُّ ويزول، والمعنى: قل أيُّها الرّسولُ لهؤلاء الكافرين: لقد جاء الحقّ المتمثّلُ في دين الإسلام الذي أرسلني اللّهُ به إليكم، وما دام الإسلام قد جاء، فإنّ الباطل المتمثّلَ في الكفر الذي أنتم عليه قد آن له أن يذهب وأن يزول، فلم تبقَ منه بقيّةٌ تُبْدي شيئًا أو تعيدُه، تمامًا، كما يَهلك الحيّ، فإنّه إذا هلك لم يبقَ له إبداءٌ، أي: فِعل أمرٍ ابتداء، ولا إعادةٌ، أي: فِعله ثانيًا؛ فقدِ اندثر وأُهيل عليه التّرابُ إلى غير رَجعةٍ[5].

الحـقُّ ظـاهـرٌ لـلـعـيـان فـمـن شاء اتّبعَه وآمن به

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

سرُّ فصْلِ الآيةِ عمّا قبْلَها:

فُصلت جملةُ ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ عمّا قبْلها؛ لِما بينهما من كمال

الـوَحـيُ هـو مُستودَعُ الحقِّ

(1) الفراهيدي، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات والسمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (عود).

(2) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (بدأ).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بدأ - عود)، وابن الجوزي، زاد المسير: 3/ 503، والكفوي، الكليات، ص: 30.

(4) الراغب، المفردات: (بدأ).

(5) المراغي، تفسير المراغي: 22/ 98، وطنطاوي، الوسيط: 11/ 309.

الاتّصال، فهي توكيدٌ لِما قبلها، والتّأكيدُ من دواعي الفصل[1]، فإنّ الحقَّ قد جاء بنزول القرآن ودعوةِ الإسلام[2]، وزهْقِ الباطل.

دلالةُ تَكرارِ الأمرِ بالقول:

إذا تكرّرَ الأمرُ تقرّرَ وثبتَ

تَكرارُ الأمر بالقول في جملة: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ بعد قوله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سبأ: 48]؛ لزيادةِ الاهتمامِ بالمَقول؛ فإنَّ أصل الأَمر بالقول في مقام التَّصدّي للتَّبليغ دالٌّ على الاهتمام، وإعادةَ ذلك الأَمر زيادةٌ في الاهتمام، والتماسِ العنايةِ لمضمونه عن طريق تنبيهِ السّامع عليه بتحفيزِ الابتداءِ بفعل القول[3]، وإيثارُ لفظ القول يناسبُ التّنبيهَ؛ لِما فيه من دلالة الجهرِ بالكلام، والتّصريحِ بالمقال.

سرُّ إيثارِ لفظِ المجيءِ دونَ الإتيانِ:

يُستعملُ المجيءُ في كلّ حاضرٍ بقصدِ اليقينِ والتّحقُّقِ وإظهارِ العزمِ في الفعلِ

إسنادُ المجيءِ إلى الحقِّ في قوله تعالى: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾، والتَّعبيرُ به دونَ غيره؛ لتحقيق حصولِ الحقّ ومُثولِه، وتأكيدِ حضورِه ووصولِه، ولو عبّرَ بالإتيان لكان أخفَّ في الدّلالة، وأقلَّ في الثّبوت؛ لأنّ الإتيان قد يكون باعتبار القصدِ وإن لم يكن حصولٌ، أمّا المجيء فيقال باعتبار الحصول[4].

دلالةُ التّعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلْحَقُّ﴾:

استجمعَ القرآنُ خصائصَ الحقّ وسِماتِه

(أل) في لفظ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ من قوله: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ هي الجنسيّةُ الدّالةُ على الحقيقة والماهيَّة، وعلى الكمال في خصائصِ أوصافِ الجنس، فهي تتعلّق باستيفاء الخصائص، لا باستيفاءِ الأعداد والأفرادِ، أي: الحقّ الكامل، وعبّر بالحَقّيّة؛ ليدلَّ على ثابتِ الوجود[5]، الذي لا تَعتريه الأغيارُ، ولا تطرأُ عليه الاحتمالاتُ المتضادّةُ، ولا يَخْلَقُ

(1) الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 184.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 239.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 238.
(4) الراغب، المفردات: (جاء).
(5) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 216، والبقاعي، نظم الدرر: 15/ 533.

من طول القِدَم، فهو صالِحٌ على الاستمرار، وعلى هذا فاللفظُ عامّ أريد به الخاصُّ، وهو الإسلامُ أو القرآن، فإنْ قيل: كيف تكون (أل) جنسيّةً، ثمّ يُراد بمدخولها خاصٌّ؟ فيُقال: هذا للمبالغة في المدح، كما يُقال: جاء عبدُ الله هو الإنسان، أو هو الرّجلُ، أي: هو الإنسان على الحقيقة، أي: تجسّد فيه جنسُ الإنسان وجنس الرُّجولة، فكذلك هنا: لك أن تجعل الكلام على تقدير موصوفٍ، أي: جاء القرآنُ الحقّ الذي استجمع خصائصَ جِنْس الحقّ وسِماتِه، كأنّه قيل: القرآن الخالصُ الأحقّيّةِ، فلا خالِصَ في باب الحقيقة إلّا هو[1].

أو هو من تسميّةِ الخاصّ بالعام مدحًا له، على طريقة المجاز المرسَل، وتكون (أل) للعهد، فأطلق العامَّ ﴿ٱلۡحَقُّ﴾، وأراد به الخاصَّ المعهودَ (القرآن)، أو استعارةٌ تبعيّةٌ، فشبّه القرآن أو الإسلام في ثبوته وظهورِه بالموجود الثّابتِ الذي لا يقبل الإزالةَ والاضمحلال[2].

ويصحّ أن تكون (أل) للعهد الذِّكْري، بالنّظر إلى سبْق اللّفظ في الذِّكْر في قوله: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ۝٤٨﴾ [سبأ: 48].

دلالةُ العطفِ في ﴿وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ﴾:

جملةُ: ﴿وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ معطوفةٌ على جملة ﴿قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ﴾؛ للجمع بين المؤثِّر والأثر، والملزوم واللّازم؛ فإنّ مجيء الحقّ مؤثِّرٌ في إزالة الباطل، أو مُبْطِلٌ لفاعليّته بعد أنْ كان فاتِنًا، فقوله: ﴿وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ هو تعقيبٌ بأثرِ مجيء الحقّ، وهو أنْ يصبح الباطلُ بلا تأثير ولا فاعليّةٍ[3].

الحقُّ فضّاحٌ للباطل كشّافٌ لِسَوْءَتِه

نكتةُ النّفي بـ(ما) في ﴿وَمَا يُعِيدُ﴾:

(ما) في قوله: ﴿وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾؛ للنّفي، وتفيدُ

حالُ الباطل الدّائمةُ عدمُ التّأثيرِ فلا يبطلُ ولا يُعيدُ

(1) الماتريدي، تأويلات أهل السّنّة: 8/ 461.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 540.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 239.

الاستمرارَ، أي: تلك حالُ الباطلِ المستمرّةُ: أنّه لا يبطلُ ولا يعيدُ، ويصحُّ أن تكون استفهاميّةً على إرادة النّفي، فهو استفهامٌ في معنى الإنكار، أو في معنى التّقرير على النّفي والإنكار، ويكون الاستفهامُ مجازًا مرسلًا[1]، كأنّه قيل: جاء الحق فأيُّ شيءٍ بقي للباطل حتّى يعيده ويُبدِئه؟! أي: فلم يبقَ منه شيء، كقوله: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ۝٨﴾ [الحاقة: 8]، أي: لا ترى[2]، ووجْهُ النّفي أظهر؛ لكونه أوجزَ وأقصرَ، وأمّا وجهُ الاستفهام ففيه تطويلٌ لا حاجة إليه؛ لأنّ مآلَه إلى النّفي[3].

بلاغةُ الاستعارةِ في ﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿يُعِيدُ﴾:

الحقُّ بالنّسبة للباطل كالتّراب المُهال على جُثمان الميّت

في قوله: ﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ استعارةٌ تمثيليّةٌ، شبّه الباطلَ في عدم نفعِه وعدمِ تأثيره بالحيّ الهالكِ الذي ناله العجزُ التّامُّ، فلا قدرةَ له على ابتداء شيءٍ أو فعلٍ، فضلًا عن إعادته أو تكريرِه[4]، قال ابنُ عاشور: "وإسنادُ الإبداء والإعادة إلى الباطل مجازٌ عقليٌّ أوِ استعارةٌ"[5].

بلاغةُ المطابَقةِ بين ﴿يُبْدِئُ﴾، ﴿يُعِيدُ﴾:

الباطِلُ لا رتبةَ له لا في الأولى ولا في الآخرة

بين قوله: ﴿يُبْدِئُ﴾ وقولِه: ﴿يُعِيدُ﴾ طباقُ إيجابٍ صرّح فيه بإظهار الضّدّين، وهو الابتداءُ والإعادة، فالابتداءُ في معنى التّأسيس، والإعادةُ هي تَكرارُ التّأسيس مرّةً أخرى، وهما ضدّان باعتبار أنّ الابتداء هو الأوّلُ، والإعادةَ هي الآخرة، والأولى والآخرة ضدّان، واجتماعُهما في السّياق يرسّخُ شدّةَ العجز، وانعدامَ التّأثير بانعدام القدرة على القيام بالفعلَين.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 9/ 202.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 14/ 313.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 541.
(4) الزمخشري، الكشاف: 3/ 591.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 239.

بلاغةُ الكنايةِ في ﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾:

الـبـاطـلُ لا إنعاشَ له ولو توهّمَ المبطِلون حياتَه

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ كنايةٌ عن هلاك الباطل واضمحلالِه وزهوقِه؛ فإنّ فعلَ الأمر ابتداءً وإعادةً تلزمُ عنه القدرةُ والفاعليّةُ والحياة، ونفيُ ذلك يلزمُ عنه الهلاكُ والخمود وزوالُ الفاعليّة، وهذه الكناية حاصلةٌ من معنى الاستعارةِ السّابقةِ[1].

نكتةُ حذفِ معمولِ: ﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿يُعِيدُ﴾:

الباطلُ عاجزٌ والحقُّ ناجزٌ

حُذفَ معمولُ ﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿يُعِيدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾؛ لأنّ المراد نفيُ إيقاع الفِعلين، فالفعلُ غيرُ واقعٍ أصلًا، فلا يتعيّنُ له معمولٌ حينئذ، أو أنَّ المراد التَّعميمُ، أي: لا يبدئ الباطلُ ولا يعيد شيئًا، فيكونُ المعمول مقدَّرًا؛ لكنّه حُذِفَ للمبالغةِ في تحقيق نفْيِ العامل[2].

علّةُ تَكرار ﴿وَمَا﴾ في: ﴿وَمَا يُعِيدُ﴾:

الباطلُ زائلٌ من جميع الوجوه، والحقُّ ثابتٌ من كلّ وجْه

لم يقلْ في السّياق الكريم: (وما يبدئ الباطل ويعيد)، بإدخال الإعادةِ في حيّز النّفي من غير تَكرارٍ لأداة النّفي، ولكنْ كرّر الأداةَ، فقال: ﴿وَمَا يُعِيدُ﴾؛ للتّنبيه على حصول النّفي استقلالًا في كلٍّ، وهذا آكَدُ في تحقيق زوالِ الباطل من جميع الوجوه.

علّةُ فصلِ جملةِ: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ عمّا قبلها:

إذا وفّيتَ البلاغَ فاعتزالُك لا بأس فيه عليك

جملةُ: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ استئنافيّةٌ مؤسِّسةٌ لصفحةٍ جديدة من صفحات الحِجاج، ومُغايرةِ الحوار؛ لانتقالها من تقرير الحقّ واعتناقِه، ودحضِ الباطل وإزهاقِه، إلى تنزيل الكلامِ على شخصه الشّريف، تاركًا جدالَهم، ومُلتفتًا عنهم إلى الإقبال على حاله وشأنه، ولا يخفَى ما في ذلك منَ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 541.
(2) السمين الحلبي، الدر المصون: 9/ 202.

العناية بالنّتائج والخُلوصِ إلى المقاصد، وعدمِ التّعلّق بما للنّاس من أحوالٍ ومقامٍ[1].

غرضُ الأمرِ بالقولِ في ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ﴾:

الـرّسـولُ أمـينٌ على الوحي لفظًا ومعنىً فيؤدّيه كما يتلقّاه

تكرّر الأمرُ بالقول في جملة: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ للاهتمام بالمقول، والتّنبيهِ على قصد استقلالِ كلّ مقولٍ في مضمونه؛ ليرعى السّامعُ كلَّ جملةٍ بدرجةٍ منَ العناية لا تتفاوتُ في نظيراتها، والغرضُ منَ التّصدير بفعل القول هنا: استعطافُ المعاندين وتأليفُ قلوبهم؛ لحُسن الإصغاءِ بما في ﴿قُلْ﴾ منَ الإيحاء إلى أنّ ما بعده مُبلَّغٌ عن جهةٍ أعلى منَ الرّسول، والرّسولُ ناقلٌ؛ ولذا فهو خطابُ مصلحةٍ لهم يوقِفهم على تحذيرٍ يُرهَب، أو نفعٍ يُرغَب، أو تقريرٍ وتأصيلٍ يُخالف معهوداتِهم في الاعتقاد، ويكشفُ لهم ما لم يكونوا على خُبْرٍ به من قبلُ، فيستنيروا به ويعلموا أنّه الحقّ الذي ينبغي اتّباعُه والاستمساك به[2].

دلالةُ إيثارِ ﴿إِن﴾ دون (إذا):

الـرُّسـلُ معصومةٌ فلا تَضلُّ أو تزيغُ

أوثرت ﴿إِن﴾ الشّرطيّةُ دون (إذا) في قوله: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾؛ لقصد إخراجِ الكلام على الافتراضِ تنزّلًا في الحِجاج مع المُعاند، ومعاذَ الله أن يقال: (إذا ضللت)؛ لعصمة الرّسول ﷺ عنِ الضّلال جملةً وتفصيلًا[3].

معنَى الفاءِ في ﴿فَإِنَّمَآ﴾:

حرصُ الرّسولِ على هدايةِ المعاندين

الفاءُ في جملة: ﴿فَإِنَّمَآ أَضِلُّ﴾ رابطةٌ لجواب الشّرط، لها معنى التّفريع والتّسبيب، أي: تسبّب عنِ افتراض وقوعِ الشّرط إضلالي على نفسي، أي: تفريعُ الجواب على الشّرط، واقترانُها بالجواب هنا جوازًا؛ لصلاحيّة وقع الجواب شرطًا[4].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 217، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 239.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 15/ 534.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 534.
(4) صافي، الجدول: 11/ 242، وفاضل السامرائي، معاني النحو: 4/ 106.

وجهُ التّعبيرِ بـ(إنّما):

التّجرّدُ في إثبات الحقّ من دواعي قَبولِه والإنصاتِ له

معنى (إنّما) إثباتٌ لِما يُذكرُ بعدها، ونفيٌ لِما سواه، فهي تفيد إثباتَ الحكم لمدخولها، ونفيَه عمّا عداه[1]، ولذا فهي تفيد معنى القصر، أي: لا يضلُّ إلّا على نفسه، وأوثر القصرُ بـ(إنّما) على القصر بالنّفي والاستثناء؛ لأنّ القصر بـ(إنّما) يكون لِما هو ظاهرٌ ممّا لا ينكره المخاطَب، أو ما نزِّل هذه المنزلةَ نحو (إنّما هو أخوك)، ويحسنُ وقوعُها في التّعريض كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩﴾ [الرعد: 19]، وكونُ جريرةِ الأعمال راجعةً على النّفْس دون غيرها، فهذا ممّا لا ينكرُه المخاطَب، فناسبَ التّعبيرُ بـ(إنّما)، وأمّا القصرُ بالنّفي والاستثناء فيكون لِما ينكرُه المخاطبُ أو يرتابُ فيه، أو ما ينزَّل تلك المنزلةَ[2].

بلاغةُ الاستعارةِ في ﴿أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِي﴾:

الضّلالاتُ أحمالٌ مُستكرَهةٌ

تعديةُ الضّلال بحرف الاستعلاء في قوله: ﴿أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِي﴾ فيه استعارةٌ مكنيّةٌ؛ إذ شبّه الضّلالَ بحِمْلٍ مُستثقَلٍ كائنٍ عليه، فعدّاه بحرف الاستعلاء ﴿عَلَىٰ﴾ الشّائع استعمالُه في معاني الإكراه على الأشياء غيرِ الملائمة عكْسَ اللّام، وذِكْرُ حرف الاستعلاء تخييلٌ للمكنيّة، ولا يُقال: ضمّنَ ﴿أَضِلُّ﴾ معنى (أجْني)؛ لأنّ ﴿ضَلَلۡتُ﴾ الذي هو فعلُ الشرّط المفْتَرَض لم يُضمَّنْ معنى فعلٍ آخر[3].

الضّلالُ مُتَجَلٍّ، والنّفوسُ مُكابِرةٌ أنْ تستبْصِرَه

وفي استعمال حرفِ الاستعلاء في قوله: ﴿أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِي﴾ - بتنزيل الضّلالِ منزلةَ الشّيء المستعلي على غيره - استعارةٌ تمثيليّةٌ بتشبيه هيئةِ الإنسان وهو ضالٌّ بهيئة شيءٍ محسوسٍ مُستعلٍ على شيءٍ آخرَ بائنٍ منه وظاهرٍ عليه، فهو باستعلائه في محلّ الانكشافِ

(1) ابن منظور، لسان العرب: (إذن)، وفاضل السامرائي، معاني النحو: 1/ 329.
(2) فاضل السامرائي، معاني النحو: 2/ 250.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 240.

التّامّ والوضوح الكامل، فلا يلتبسُ أمرُه على أحد، والغرضُ من تلك الاستعارة: التّنبيهُ على أنّ الضّلالَ ظاهرٌ في بُطلانه، ومكشوفٌ أمرُه، ومفضوحٌ في النّفوس شأنُه، فلا يخفى تفنيدُه على أحد؛ فإذا كان ذلك كذلك فأمرُ الضّلال بيّنٌ، وعَوارُه لا يخفَى ولا يُرتابُ فيه[1].

نكتةُ اشتراطِ الهدايةِ بـ(إنْ) دون (إذا):

لا قيمةَ للمناظرةِ إذا انطلقتْ من مبدأ الانحياز

اشترطَ الهدايةَ بـ(إنْ) دون (إذا) في قوله: ﴿وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ﴾ جريًا على أصل القصدِ في الكلام، وهو الافتراضُ للاستدلال واستدعاءِ النّظر؛ فإنّ قوله: ﴿إِن ضَلَلۡتُ﴾ جارٍ على الافتراض، فأكمل الاحتجاجَ على نفْس الوتيرة؛ طلبًا للإنصاف، وعدمِ الانحياز إلى جهةٍ على حسابِ الأخرى، ودفعًا لم يوهِم التّزكيةَ والتّقريرَ بتحقيق اهتدائه؛ إذ ليس حينئذٍ للمناظرةِ معنى، وأحدُ طرفيها مبنيٌّ على الانحياز[2].

سرُّ التّعبيرِ في الهُدى بالافتعالِ وفي الضّلالِ بالمجرّد:

طرائقُ الباطلِ تستقطبُ المتردّدين

جاء التّعبيرُ عنِ الهدى بصيغة الافتعال في قوله تعالى: ﴿ٱهۡتَدَيۡتُ﴾؛ إشارةً إلى أنّه لا بدّ فيه من هادٍ وعلاج، أمّا الضّلالُ فعبّر عنه بالفعل المجرّدِ في قوله تعالى: ﴿ضَلَلۡتُ﴾؛ وذلك لكثرة طرائقِه وسُبُله، فكان الانخراطُ فيه أسهلَ[3].

بلاغةُ الاحتباكِ في الآية:

لا ينفعُ العبدُ إلّا نفسَه إنْ نَفَع، ولا يضرُّ إلّا نفسَه إنِ امتَنَع

في قوله سبحانه: ﴿إِن ضَلَلۡتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِيۖ وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ﴾ احتباكٌ (حذفٌ تقابليٌّ)، بحذف المُقابِل من أحد الطرفين وإثباتِه في الآخر؛ شحذًا لذهن السّامع، واستنهاضًا له على استخلاص ما وراء ظاهرِ النّظم، وتقديرُ الآية على الاحتباك: (قل إن ضللت فإنّما أضلّ بسبب نفسي على نفسي، وإن اهتديت

(1) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 534.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 535.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 535.

فإنّما أهتدي لنفسي بهداية الله تعالى)[1]، فحذفَ أوّلًا كونَ الضّلالِ من نفسِه بما دلّ عليه من كون الهُدى منَ الوحي، وثانيًا كونَ الهدى له بما دلّ عليه من كون الضّلال عليه[2].

معنَى الباءِ في: ﴿فَبِمَا يُوحِيَ﴾:

الباء في قوله: ﴿فَبِمَا يُوحِيَ إِلَيَّ رَبِّيٓ﴾ سببيّةٌ، أي: بسبب الذي يوحيه ربّي، أو للملابسة، أي: ملتبسًا بوحي ربّي إليّ.

دلالةُ (ما) في الجواب ﴿فَبِمَا يُوحِيَ﴾:

(ما) في جملة الجواب في قوله: ﴿فَبِمَا يُوحِيَ إِلَيَّ رَبِّيٓ﴾ يحتمل أن يكون موصولًا بمعنى (الذي) أي: (بالذي يوحيه ربّي إليّ)؛ ليدلَّ – بما يفيده منَ العموم – على استغراق اللّفظِ لكلِّ الموحى به إليه ﷺ بوصْفه أنوارَ هدايةٍ، ومفاتيحَ درايةٍ، ويحتمل أن تكون (ما) مصدريّةً، أي: (فبوحيِ ربّي إليّ اهتديت)[3]، فتكون الإشارةُ إلى حدثِ الوحي نفسِه.

الوحيُ الشّريف لِباسُ المُخلِصين وسِـــربـــالُ المُستمْسِكين

دلالةُ التّعبيرِ بالمضارعِ ﴿يُوحِيَ﴾:

التّعبيرُ بصيغة المُضارِع ﴿يُوحِيَ﴾ في الآية الكريمة دالٌّ على الاسْتمْرار؛ إذ بدوامه دوامٌ للهداية، ويجوز أن تكون لحكاية الحال الماضية[4].

نكتةُ تقييدِ الوحيِ بالجارِّ والمجرورِ في ﴿إِلَيَّ﴾:

تقييدُ الوحيِ بحرف الانتهاء المضافِ إلى ضمير المتكلّمِ في قوله: ﴿يُوحِيَ إِلَيَّ﴾؛ لتقرير رسالته ﷺ، بإجراء وصفِ الوحي المفهومِ منَ الفعل: ﴿يُوحِيَ﴾، على نفسه ﷺ، ولا يخفَى ما فيه من أنّ مُنتهى عملِ الوحي ومقصودَه هو خطابُ الأنفس والذّوات، ولذلك كان لا بدّ

كـمـالُ الـنّـبـيِّ البَشريُّ حاصلٌ بكمالِ النّبوّةِ في رُتبةِ الهُدى والعِصمة

(1) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 329.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 535.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 426.
(4) القونوي حاشية على تفسير البيضاوي: 15/ 542.

من ذِكْرِ ضميره ﷺ؛ لأنّ ذاته الشّريفةَ هي مهبطُ الوحي الشّريفِ بالهداية والنّور، وكان لا بدّ في النّظم أن يقول: ﴿يُوحِيَ إِلَيَّ﴾؛ لأنّه في مقام المقابلةِ مع قوله: ﴿نَفْسِي﴾ من قوله: ﴿فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾، كأنّه قيل: الضّلالُ منّي عليّ، والهُدى منه إليّ.

دلالةُ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ على الفاعل:

تقديمُ الجارّ والمجرور على الفاعل في قوله: ﴿يُوحِيَ إِلَيَّ رَبِّيٓ﴾؛ لإفادة الاختصاص والحصرِ، أي: (يوحي إليّ وحدي لا إلى غيري)، وفيه قصرُ الوحي على الرّسول ﷺ، والتّنبيهِ على اختصاصه بالرّسالة، وفي القصر إيماءٌ إلى كونِه خاتمَ المرسلين، فلا وحيَ إلى أحد بعده.

الاصطفاءُ بالرّسالة لا يتيسّرُ إلّا لصفوةِ الخلْقِ وخُلاصتِهم

دلالةُ التّعبيرِ بعنوانِ الرّبوبيّةِ في الفاعل ﴿رَبِّيٓ﴾:

عبّرَ في السّياق الكريم بعنوان الرّبوبيّةِ دون غيره في قوله: ﴿فَبِمَا يُوحِيَ إِلَيَّ رَبِّيٓ﴾ جريًا على عادة القرآن في اقتران مقامِ الإحسان بنعوتِ ما يقتضي الإحسانَ ويدلّ عليه، والوحيُ في قوله: ﴿فَبِمَا يُوحِيَ﴾ هو أعلى مقاماتِ الإحسان؛ لأنّه سببُ الهداية والعصمة، والرّبوبيّةُ التي اقترنت به، فهي كالأمارة على هذا الإحسان، فحصلَ في الآية: أنّ الوحيَ عنوانٌ على الهداية، والرّبوبيّةَ عنوانٌ على الوحي.

الاصطفاءُ بالوحيِ الشّريفِ هو أعلى مقاماتِ الإحسان

بلاغةُ الاحتراسِ في قوله: ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ﴾:

في عطفِ قوله: ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ﴾ بعد قوله: ﴿إِن ضَلَلْتُ﴾ احتراسٌ منَ الاقتصار على افتراض حالِ الضّلال فقط، بما يُخِلّ بأصل الحوارِ والمناظرة الجاريةِ منه إليهم؛ فيكونُ حينئذٍ حوارًا غيرَ مستوعِبٍ لطَرَفَي القضيّة، الأمر الذي قد يُلجِئُ السّامعَ إلى التّساؤل عن جانب الافتراضِ المطويِّ حينئذٍ في الكلام، ولو قال: ﴿إِن ضَلَلْتُ﴾ وسكَت ولم يذكر المقابلَ منَ الهداية؛ لكان فيه إيهامٌ

استقصاءُ محلِّ النّزاعِ في الحوار دليلٌ على كمالِ عقْلِ المُحاوِر ونزاهتِه

بأنّه يُقرّر هدايةَ نفسِه بعدم ذكرِها وإدخالِها في حيّز الافتراض كما الضّلالِ، وهذا فيه إخلالٌ بكمال الحوار الذي يجبُ أن ينبنيَ على المساواة والاستقصاء في الأطراف[1].

بلاغةُ المقابلةِ بين ﴿إِن ضَلَلْتُ﴾ ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ﴾:

استقلالُ السّامعِ باستخلاصِ ما يطمئنُّ إليه أبعدُ عنِ التّهمة وأبرأُ عنِ الإكراه

بينَ قوله: ﴿إِن ضَلَلْتُ﴾ وقوله: ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ﴾ مقابلةٌ بديعةٌ بين الهدى والضّلال، وإدخالِ كليهما في حيّز الشّكّ والافتراض باشتراطِهما معًا بحرف (إن)، وهذا من تمام المقابلة؛ ولذلك لم يقل: (إنْ ضللت فبسبب كذا، وهدايتي بسبب كذا)؛ لتجريَ المقابلةُ على نسقٍ واحد في الشّرطيّة التي هي أقومُ في استرعاء الانتباه، وإيكالِ السّامع إلى عقله في استنتاج الحكمِ اللّائق، ولو قال: (وهدايتي بسبب كذا)؛ لكان جزمًا بالحكم، يُقصي السّامعَ عن استقلاليّته بالنّظر بنفسه في القضيّة لاستخلاص الحكم؛ ولذا جاءتِ المقابلةُ في النّظم على أسلوب الشّرطيّة في الطّرفين؛ لتحقيق فردانيّةِ السّامع في الاقتدار على الاستخلاص بنفسه؛ لكون هذا أعرقَ وأرسخ قدَمًا في الاحتجاج والتّسجيلِ عليهم[2].

بلاغةُ الكنايةِ في ربط الهداية بالوحي:

ربطُ الهداية بالوحي في قوله: ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓ﴾ كنايةٌ بالإيماء إلى أنّه ﷺ على هدى؛ لأنّه أثبتَ أنّ وحيًا منَ الله تعالى واردٌ إليه[3].

علّةُ فصلِ جملةِ ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ عمّا قبلها:

سلامةُ القصدِ هي ضمانةُ إصابةِ الحقّ

جملةُ: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ تعليليّةٌ ممّا قبلها، وهي كالخاتمة المؤكِّدةِ بالمصادقَة، والإشهادِ على سلامة قصدِ المتكلّم، وهو الرّسولُ ﷺ؛ فهي في موقع فصلِ الخطاب ممّا قبلها، كأنّه قيل: إنْ ضللت

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 240.
(2) الزمخشري، الكشاف: 3/ 592.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 241.

فكذا وإن اهتديت فكذا، واللّه سبحانه من ورائي سميعٌ قريبٌ في كلّ حال فأجمعوا أمرَكم واحرصوا على ما ينفعُكم[1].

نكتةُ حذفِ متعلّقِ ﴿قَرِيبٌ﴾:

لم يُذكَر في السّياق الكريم متعلّقُ القربِ في قوله: ﴿قَرِيبٌ﴾؛ لكونِه صفةً يندرجُ تحتها جميعُ ما جاز أن يتعلّقَ بها؛ ولذلك لم يحدّدْ مجالَ القرب، فلم يقل: قريبٌ من أي شيء؛ لإرادة التّعميم، ولوقاية الفاصلة أن تنخرِم.

الله قريبٌ من أيّ شيء؛ لأنّه القاهرُ على كلّ شيء

بلاغةُ الكنايةِ في جملة التّذييل:

صفةُ القريب في جملة التذييل: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ فيها كنايةٌ عنِ العلم والإحاطةِ فيه، فهو قربٌ مجازيٌّ، وهذا تعريضٌ بالتّهديد[2].

وجهُ التّعبيرِ بصفتَيْ ﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾:

اصطفى السّمعَ والقُربَ في الفاصلة؛ ليدلّ على أنّه يسمع البلاغَ في حيّز القول المأمورِ به في قوله: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾، فهذا إشهادٌ منه على صحّة ذلك البلاغ، أي: بلاغي ذلك القولَ إليكم ليس من عندي، بلِ اللّه أمرَ به، وهو سامِعُه، وهو من ورائي وورائكم محيطٌ قريب، ومن مقتضياتِ قُربِه، أنّه آتاكم منَ الحجج ما يُقرّب هُداه إليكم بذلك البلاغ الذي هو مضمونُ الشّرط في حيّز القول، وهو قريبٌ أيضًا بوحْيِه الذي أوحاه إلى عبيده ليهتدوا.

اللـه سميعٌ قريبٌ لكلّ شيء؛ لأنّه آخِذٌ بناصية كلّ شيء

ولمّا كان معظمُ الضّلال الإنكار بالقَول ومعظمُ الاهتداء بإقرار الحق بالقَول اختيرَت صفةُ السّمع، أمّا قولُه: ﴿قَرِيبٌ﴾ فالمُراد به القربُ علمًا؛ تنبيهًا عَلَى أنه تَعالَى عالمٌ بقول كلٍّ منَ المُهتدي والضّالِّ، وكذلك فعلَه، وإنْ بالغَ في إخفائِهما وجاهد، فعُلِمَ من هذا البيان حسنُ ختْم الكَلام به، والكلامُ وإن خُصّ به عليه الصّلاة السَّلام لكنّه عامّ بغيره[3].

القولُ شاهدُ الإنكارِ، والاهتداءِ، ولا يخفى على الله منهما شيء

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 241.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 241.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 140، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 542 - 543.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإعادةُ والتّكرارُ:

الإعادةُ فيها فاصلٌ وانصراف، والتّكرارُ فيه عطفٌ واقتران

الإعادةُ مِنَ العَوْد، وهو الرّجوعُ إلى الشّيء بعد الانصرافِ عنه، ويدلّ أصلُه على تثنيةٍ في الأمر[1]، فيُلمَح فيه: تثنيةُ الأمر، أي: تَكراره مَثْنَى مثنى، ووجودُ الفاصل بين مَرّاتِه، وهو المُعبَّر عنه بالانصراف، ذاتًا أو قولًا أو نيّةً وقصدًا، فالرّجوع إلى الشّيء: تَكرارٌ لِما كان عليه أوّلَ، ولكنّه تَكرارٌ مفصولٌ بين مَرّاتِه بالانصراف عنِ الشّيء ثمّ الرّجوعِ إليه مرّةً أخرى، فهذا مَلمَحٌ لا بدّ أنْ يُلتَزَم، وهو ملمَحُ الفاصلِ بالانصراف الذّاتي أوِ النّفسي قبل إعادة الفِعل.

وأمّا التَكرارُ، فأصلُه يدلّ على عطفِ الشّيء على الشّيء بالذّات أو بالفعل، فهو يدلّ على جمْعٍ وترديدٍ للشّيء بالرّجوع إليه بعد المرّة الأولى، وارتدادٍ إلى الشّيء مرّةً أخرى[2]، ويُلحَظ في التَّكرار أنّه إعادةٌ بِعطفِ الشّيء على الشّيء مرّةً بعد مرَّة، فالعوْدُ في التَّكرار عوْدٌ سريعٌ من غير فاصل، ولذا عبّر عنه المعجميّون بالعطف، وبالتّرديد، وبالجمْع، وهذه الثّلاثةُ تدلُّ على أنّ التَّكرار يكون فيه اقترانٌ، وسرعةٌ، وعدمُ الفاصل بالانصراف بين المرّة والمرّة، كما هو حاصلٌ في معنى الإعادة، ولذلك يُلمحُ في التَّكرار: الاقترانُ بين الشّيء وإعادته، فيقال: كرَّرتُ الدَّرسَ فحفظتُه، أي: أعاده مرّاتٍ متعاقِبةً ومقترِنةً، ومجموعةً معطوفةً غيرَ مشوبةٍ بفاصلٍ وانصرافٍ طويل، وأمّا الإعادةُ فلفظٌ لا يُلمَحُ فيه هذا التّزامُنُ والاقتران بين الفِعل الأوّل وبين إعادته، ومنه الإعادةُ بالبعث في يوم القيامة، فبين الأولى والآخرة فاصلٌ وانصرافٌ عظيم.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والراغب، المفردات: (عود).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والراغب، المفردات: (كر).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والأربعون،
سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 46 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-99-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 46 : المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-99-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0986397 بتاريخ 2025/01/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»